

مدة التمديد للبرلمان اللبناني ترتبط بموعد الانتخابات الرئاسية السورية.. والتسوية الكبرى

وهذا ما حصل في التمديد وهذا ما سيحصل لاحقاً في الحكومة، فالعامل بين الأفرقاء والحلفاء لم يعد «بالجملة» وإنما «بالفرق» وعلى القطعة» (إذا صح اعتماد هذه التعابير التجارية).

إذا كان التمديد يسدل الستارة على المشهد الأخير من «مشرحة الانتخابات» التي لم تحصل والقانون الجديد الذي لم يوضع فإنه يرفع الستارة عن مشهد سياسي جديد يبدأ مع انصراف الجميع إلى إجراء مراجعة شاملة لمرحلة ما قبل التمديد لتحديد أخطاء التقدير والحسابات والثغرات في العلاقات السياسية، وإذا كان المسيحيون وخصوصاً «بكركي وأحزابها» هم أكثر المعنيين بإجراء مثل هذه المراجعة بعدما خرجوا من هذه الجولة بانتكاسة وخسارة، فإن العمداء عون هو أول وأكثر المعنيين بمرحلة ما بعد التمديد والأسرع في تلقي ارتداداتها المباشرة، إن على صعيد وضع تكتله السياسي الذي أنقص التمديد عدده، أو على صعيد خطته السياسية الطموحة التي أعدت على أساس انتخابات الستين، أو على صعيد علاقته مع حزب الله التي ليست على ما يرام.

وامتلاك هامش أوسع من المناورة وحرية الحركة والخيارات السياسية، وبين جنيلاط 2009 وعون 2013 كان الرئيس أمين الجميل أرسل أكثر من إشارة تميز عن حلفائه، وكان تحالف دسمير ججع مع الرئيس سعد الحريري يدخل للمرة الأولى في «مطبات هوائية» عنيفة في معركة قانون الانتخابات التي كانت في أحد أوجهها معركة تفاوضية قاسية بين القوات والمستقبل. التبدل في المشهد السياسي اللبناني المقصود به أنه إلى جانب الصراع العريض بين فرقي 8 و14 آذار سنشهد «صراعات» جانبية داخل كل فريق وأنه إلى جانب الصراع السياسي المستمر سنشهد تنامي الصراعات الطائفية وهذا ما ينسحب على حركة الفرز والاصطفاف التي يغلب فيها المنحى الطائفي على السياسي، وبدعما كانت اللعبة السياسية تدور منذ سنوات بين معسكرين وتحالفين كبيرين، فإنها ستووزع في محاور عدة وتحالفات جانبية ثنائية أو ثلاثية تكون تحالفات موضوعية وتختلف بين ملف وآخر وتبعاً لاختلاف المصالح، هذا ما حصل في معركة قانون الانتخابات التي شهدت تقاطعات طائفية خارقة لتحالفات السياسية،

الوضع والمعادلة، ولا يعني أكثر من «تمديد الوضع القائم» تعبيراً عن الفشل والعجز في إنتاج وضع جديد، ولكن «التمديد» يغيّر في المشهد السياسي اللبناني وفي قواعد اللعبة السياسية. ثمن أجواء ومعطيات تكونت في خلال معركة قانون الانتخابات وتبلورت في معرض «صفقة التمديد» توحى بأن الصراع والفرز السياسي الحاد الذي قام منذ العام 2006 على أساس معادلة 8 و14 آذار بدأ عده العكسي، يمكن أن نشهد استمراراً في الشكل لفرقي 8 و14 آذار، ولكن الاستمرار فيما كان عليه الوضع من «زخم وروحية» لم يعد ممكناً شيء ما «انكسر» في العلاقة بين مكونات كل فريق «وعطب ما» أصاب عامل الثقة داخل كل فريق. هذا التحول في اتجاه انكسار حدة الانقسام العمودي والفرز بين معسكرين كبيرين كان دشنه جنيلاط بعد انتخابات العام 2009 عندما انتقل من صفة 14 آذار إلى صفة الوسطية محدثاً اختلالاً سياسياً لمصلحة 8 آذار ويمكن أن يكمله عون بعد تمديد العام 2013 مع تعديل في مواضعه السياسي يكون من نتائج «التخفيف» من تحالفه مع حزب الله من دون فك هذا التحالف

وجلاء الوضع السوري. النائب وليد جنبلاط لعب دوراً محورياً في ترتيب «صفقة التمديد» والتقريب بين الحريري وبري، هذا الدور يذكر بدور مماثل كان قام به جنبلاط في العام 2005 وأدى إلى إنتاج ما سمي آنذاك بـ «التحالف الرباعي» ومن خلفية امتصاص التوتر الكبير الذي نشب بين الشيعة والسنة بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والتوزع بين ساحتي رياض الصلح (8 آذار) والشهداء (14 آذار)، المشهد السياسي الذي يرتسم اليوم مع التمديد يذكر أيضاً بالمشهد السياسي الذي ارتسم نك العام عندما حصل اصطفاف سياسي – انتخابي لم يدم طويلاً جمع كل القوى السياسية ما عدا العماد ميشال عون الذي جلس وحيداً على مقاعد المعارضة ولم يكن في «حكومة ما بعد أول انتخابات» تجري في ظل الانسحاب السوري ويمكن أن يواجه عون الوضع نفسه في هذه المرحلة ويعود إلى صفوف المعارضة ولا يكون في «حكومة ما بعد أول تمديد» يجري على إيقاع الحرب السورية.

«التمديد للمجلس النيابي» ليس نقطة تحول في الوضع اللبناني ولا يغيّر في جوهر وأسس

مدد مجلس النواب لنفسه أمس سنة ويضعه أشهر بأغلبية 97 نائبا من 128، هذا أول «تمديد نيابي» في مرحلة ما بعد الطائف التي لم تشهد إلا «تمديداً رئاسياً» ولمرتين، مع الرئيس الياس الهراوي ومع الرئيس اميل لحود، وهذا أول «تمديد» يحصل في مرحلة ما بعد الوصاية السورية وممهور بعبارة «صنع في لبنان» ظاهر الأمور على الأقل يوحي بأن التمديد هو نتاج تسوية شيعية – سنية أمكن التوصل إليها رغم كل التوتر والتشنج الناجمين عن الحرب السورية، ولا يعرف بعد ما إذا كانت هذه التسوية «ظرفية عرضية» حصلت نتيجة التقاء وهواجس الطرفين وتقف عند هذا الحد، أم أنها مقدمة إلى تفاهات أوسع في المرحلة المقبلة وعلى قاعدة الفصل بين الملقين اللبناني والسوري بالرغم من اعتقاد البعض أن تحديد مدة التمديد واحتيارها يعنانية ليست له علاقة بانتهاء ولاية الرئيس سليمان وانتخابات الرئاسة بقدر ما له علاقة بانتهاء ولاية الرئيس بشار الأسد وانتخابات الرئاسة السورية في يونيو 2014 التي من المفترض أن تتلازم مع تسوية سياسية كبرى

جنجنيان لـ «الأنباء»: التمديد للمجلس سيؤول حكماً إلى تمديد رئاسة بري للسلطة التشريعية

لقوى «14 آذار» ساعتها موقف موحّد من إعادة انتخابه مجدداً أو عدمه.

● بيروت – زينة طيارة

التمديد صورة

البعض بتقاطع

المصالح بين حزب

الله وقوى 14 آذار

وعون أعد صهره

العميد روكز لخلافة

فهوجي

ما حدث بالبرلمان

هو من أبغض

الحلول ولكن يبقى

أفضل من العودة

إلى «الستين»

كان من الطبيعي والمنطقي الدفع بالتمديد إلى صيف 2014 كموعّد منطقي لإجراء العملية الانتخابية، تأهيك عن أن الوضع الأمني الراهن لعب دوراً أساسياً في الدفع نحو التمديد كضرورة ملحة لتفادي التهديدات المترتبة بقوى «14 آذار» قيادات وأعضاء ملخصاً أسباب التمديد لمجلس النواب بالتالي: – إجماع قوى «14 آذار» على دفن قانون الستين نظراً لكونه سيئاً ومجحفاً بحق المسيحيين – إعطاء فرصة جديدة لإيجاد قانون بديل يؤمن التمثيل الصحيح، – تقاضي مساً قدر يؤول إليه الوضع الأمني الراهن الناجم عن مشاركة «حزب الله» في الحرب السورية.

وعن مخالفة العماد عون للإجماع اللبناني على قرار التمديد بما فيه تيار «الردة» وحزب «الطاشناق»، في تكتل «التغيير والإصلاح» الذي يرأسه، لفت النائب جنجنيان إلى أن مواقف العماد عون كانت منذ البداية ومازالت كتابة عن مناورات سياسية وإعلامية لا شأن لها سوى استعطاف المسيحيين بهدف تحسين شعبيته الانتخابية، مؤكداً أن موقف عون الرافض للتمديد هو الدليل القاطع على أن مناوراته كانت بهدف العودة إلى قانون الستين لاعتقاده أن القانون المذكور يؤمن له ولحلفائه الأخرية في مجلس النواب، ولو على حساب المناصفة الحقيقية مقنع للمجلس الحالي ولأربع سنوات جدد، فيما أيد «حزب الله»، التمديد عملاً بما تقتضيه مصلحة تحالفاته الإقليمية وتبعاً للأسباب الجوهرية السورية.

ورداً على سؤال لفت جنجنيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن التمديد لجهة نظر منطقيّة وعملية في آن، وذلك لاعتباره أن التمديد لستة أشهر سيتطلب تمديداً جديداً كون نهاية فصل الشتاء وهو الفصل غير المناسب سواء لجهة الحماسة لدى المقترعين وانشغال طلاب الجامعات في دروسهم، أو لجهة الإجراءات اللوجيستية لوزارة الداخلية، وبالتالي

رأى عضو تكتل «القوات اللبنانية» وكثلة نواب زحلة النائب شانت جنجنيان أن التمديد للمجلس النيابي لغاية نوفمبر 2014 وإن كان أبغض الحلول، يبقى أفضل من العودة إلى قانون الستين في ظل عدم توصل الفرقاء اللبنانيين إلى قانون انتخاب توافقي، والتمديد قوى «8 آذار» بقيادة «حزب الله» بالانسحاب من جلسة التصويت على القانون المختلط المقدم من قبل «القوات اللبنانية» و«المستقبل» و«الإشترافي»، نافيا في المقابل أن تكون قوى «14 آذار» قد سقطت في لعبة «حزب الله» الساعية إلى تجديد الاستحقاق الانتخابي بسبب انغماسه في الحرب السورية من جهة، وعدم رغبة النظامين السوري والإيراني خوض مغامرة انتخابية في لبنان غير مضمونة النتائج لصالحهما من جهة ثانية، لافتاً إلى أن مشهد التمديد قد يصفه البعض بتقاطع مصالح بين «حزب الله» وقوى «14 آذار»، إلا أنه تقاطع من جهتي نظرتين مختلفتين ومتناقضتين بالشكل والمضمون، وذلك لاعتباره أن قوى «14 آذار» ذهبت باتجاه التمديد ليقينها بأن الانتخابات على أساس قانون الستين ستقضي على كل أمل بإعادة إنتاج قانون جديد يوضح التمثيل في الندوة النيابية، وستؤول في نهاية المطاف إلى تمديد مقنع للمجلس الحالي ولأربع سنوات جدد، فيما أيد «حزب الله»، التمديد عملاً بما تقتضيه مصلحة تحالفاته الإقليمية وتبعاً للأسباب الجوهرية السورية.

ورداً على سؤال لفت جنجنيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن التمديد لجهة نظر منطقيّة وعملية في آن، وذلك لاعتباره أن التمديد لستة أشهر سيتطلب تمديداً جديداً كون نهاية فصل الشتاء وهو الفصل غير المناسب سواء لجهة الحماسة لدى المقترعين وانشغال طلاب الجامعات في دروسهم، أو لجهة الإجراءات اللوجيستية لوزارة الداخلية، وبالتالي

رأى عضو تكتل «القوات اللبنانية» وكثلة نواب زحلة النائب شانت جنجنيان أن التمديد للمجلس النيابي لغاية نوفمبر 2014 وإن كان أبغض الحلول، يبقى أفضل من العودة إلى قانون الستين في ظل عدم توصل الفرقاء اللبنانيين إلى قانون انتخاب توافقي، والتمديد قوى «8 آذار» بقيادة «حزب الله» بالانسحاب من جلسة التصويت على القانون المختلط المقدم من قبل «القوات اللبنانية» و«المستقبل» و«الإشترافي»، نافيا في المقابل أن تكون قوى «14 آذار» قد سقطت في لعبة «حزب الله» الساعية إلى تجديد الاستحقاق الانتخابي بسبب انغماسه في الحرب السورية من جهة، وعدم رغبة النظامين السوري والإيراني خوض مغامرة انتخابية في لبنان غير مضمونة النتائج لصالحهما من جهة ثانية، لافتاً إلى أن مشهد التمديد قد يصفه البعض بتقاطع مصالح بين «حزب الله» وقوى «14 آذار»، إلا أنه تقاطع من جهتي نظرتين مختلفتين ومتناقضتين بالشكل والمضمون، وذلك لاعتباره أن قوى «14 آذار» ذهبت باتجاه التمديد ليقينها بأن الانتخابات على أساس قانون الستين ستقضي على كل أمل بإعادة إنتاج قانون جديد يوضح التمثيل في الندوة النيابية، وستؤول في نهاية المطاف إلى تمديد مقنع للمجلس الحالي ولأربع سنوات جدد، فيما أيد «حزب الله»، التمديد عملاً بما تقتضيه مصلحة تحالفاته الإقليمية وتبعاً للأسباب الجوهرية السورية.

ورداً على سؤال لفت جنجنيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن التمديد لجهة نظر منطقيّة وعملية في آن، وذلك لاعتباره أن التمديد لستة أشهر سيتطلب تمديداً جديداً كون نهاية فصل الشتاء وهو الفصل غير المناسب سواء لجهة الحماسة لدى المقترعين وانشغال طلاب الجامعات في دروسهم، أو لجهة الإجراءات اللوجيستية لوزارة الداخلية، وبالتالي

الحسيني: تمديد أو لا تمديد أو انتخاب بلا قانون، أنه الفراغ في ثلاثة أشكال، المشكلة كيانية وليست دستورية، وإذا كان الوضع الأمني هو الطرف القاهر فالسؤال هو ما السبب في هذا الوضع؟ هل هو من الطبيعة أم من عجز القائمين بأعمال الدولة؟ وهل التمديد هو وسيلة لمواجهة هذا العجز أم أنه تمديد للعجز نفسه؟ لا أحد يجهد الأسباب المباشرة في ما وصلنا إليه وخالصتها أن القائمين بأعمال الدولة قد اختلفوا في طريقة اقتسام السلطة فجزوا أو تعاجزوا عن أداء الأمانة لكن السبب الأعظم هو في الحقيقة أن النظام قد توقف عن العمل.

واضاف: اما الجدل في دستورية التمديد أو عدم دستوريته فهو غير ذي موضوع في مجلس لا دستوري أصلاً، وكما نرى عند عموم اللبنانيين: أنه ادعى إلى التحكيم.

تابع: ما الذي يريد اللبنانيون؟ هذا هو السؤال على الخبة منهم أن تقترح الإجابة على عمومهم، وهذه الإجابة لن تكون في غير قانون انتخاب يطبق ما نص عليه الدستور: الشعب مصدر السلطات، لا للدول الأجنبية، ولا الأحزاب الطائفية، فيدع التمديد ليس سوى حواجز أو عوامل شقاق أو انقراض. قانون الانتخاب يجب أن يفرسه اللبنانيون فرضاً على مجلس نواب قاعد الشرعية أصلاً، وليس له إلا أن يرحل بوضعه قانون الانتخاب المطلوب على أساس النظام النسبي بلا خلط، وليس لأحد من عذر الرابعية بينما حضر الحلفاء في عدم المواجهة، إنني ادعو في هذا السبيل.

النائب آلان عون قال ان التمار سيطعن بقانون التمديد امام المجلس الدستوري، انطلاقاً من العامل الأمني الذي تم التذرع به للتمديد، حيث سندحض هذه الحجة بالاستناد إلى سوابق انتخابات فرعية ولبلدية، كما سندحض نظرية الفتنة التي قيل ان الانتخابات ستستبب بها.

● بيروت – عمر حنجر



مجلس النواب اللبناني خلال اقرار التمديد لنفسه (محمود الطويل)



موكب أحد النواب يتعرض للرشق بالبنادق احتجاجاً على التمديد النيابي

يكتفي بالمقاطعة، ثم بالطنع بامتحان الجدارة في تحمل المسؤولية الوطنية.

جلسة التمديد النيابية انعقدت في الثالثة من بعد الظهر، بدون كلمات من النواب عدا رئيس المجلس نبيه بري، وصاحب اقتراح التمديد النائب نقولا فتوش في الجلسة التي حضرها ؟؟؟؟ نائبا، وقاطعها نواب كتلة عون الذين اجتمعوا في الرابعية بينما حضر الحلفاء في تكتل الإصلاح والتغيير وصوتوا على التمديد.

وعقب عن الجلسة نائب رئيس الوزراء سمير مقبل والوزير ناظم خوري المحسوبين على رئيس الجمهورية المعترض على التمديد للمجلس. وقد مدد البرلمان لنفسه لمدة سنة وخمسة أشهر بأغلبية 97 نائبا. في هذا الوقت قال الرئيس الأسبق لمجلس النواب حسين

التمديد لمجلس النواب اللبناني، تجنبا للاهتزازات الأمنية في حالة إجراء الانتخابات.

في هذا القول ما يؤكد أن التوتيرات الأمنية التي تراجعت بعد تفاقم بمجرد الإعلان عن اعتماد مخرج التمديد، ما كانت إلا وسيلة لبلوغ هذا الهدف.

والمعروف أن موتري الأوضاع الأمنية في لبنان، امتداداً إلى سورية، هم المسيطرون على حكومة تصريف الأعمال الموقتة، ولو كانت الانتخابات النيابية هذهم الفعلية لما عجزوا عن كبح جماح المزادات وتوزيع الأدوار والمواقف، تسهيباً للاستحقاق الدستوري الكبير.

لكن ما جرى كان تعطيلاً للاستحقاق الديمقراطي لحساب الاستحقاقات الأمنية للنظام السوري، والذي تخضت احتياجاته الأرباك السياسي في لبنان، إلى مشاركة حلفائه اللبنانيين، وليس حزب الله وحده، بمعاركه العسكرية الداخلية، كل حسب طاقته والإمكانات.

وما يخشى منه في بيروت ألا تتوقف احتجاجات هذا النظام عند حدود التمديد لمجلس النواب، أو بمعنى آخر، تجنب تداعيات الانتخابات النيابية، إذا حصلت، إلى ما هو أكثر. على مستوى تعطيل الحياة الديمقراطية في هذا البلد.

لقد أقر مجلس النواب في جلسته العامة عبر أمس منح نفسه عمراً إضافياً مداه 17 شهراً، وعارض من عارض ووافق من وافق، وبالنتيجة كان الجميع كاسيا، فالنواب المقاطعون أو المعترضون كسبوا عمراً إضافياً لولايتهم النيابية، تماماً كالمؤيدين، لكن يبقى اختبار التحدي في الاستقالة، الاستقالة تعبيراً عن الانسجام مع الذات الرافضة لما تعتبره تجاوزاً للدستور، والاستقالة، من أجل الوصول إلى الانتخابات من بوابة الفرعية.

فهل يطرق العماد ميشال عون، كبير معارضي التمديد لمجلس النواب هذا الباب، أم

سلام لـ «الفيغارو»:

«حزب الله»

مقاومة رغم

تدخله غير الملائم

في سورية



شانت جنجنيان

امكانية توافر قدرة جبهة النصرة على تنفيذ مهماتها في الضاحية، إذ يدرك هؤلاء أن حزب الله يتمتع بمظومة حماية أمنية عالية الجهرية فيما تقول مصادر أمنية تابعة لجهاز أمني آخر إن «التكفيريين لن تردعهم الحواجز الأمنية، إذ يستطيع التكفيري الارهابي ان يفجر نفسه عند الوصول إلى المكان المطلوب».

إلى جانب التخوف من بدء عمليات ارهابية منظمة ثمة هاجس من تكرار حادثة صاروخي عبيات التي يعتبرها مرجع أمني مطلع أنها نفذت انطلاقاً من حساسة دينية ثارية وحتى الآن تندرج في خانة الآثار غير المنظم.

كشفت مصادر أمنية أن حزب الله أجرى اتصالات بقدوى سياسية لوضعها في أجواء معلومات لديه بأن مناطقها سيتم استعمالها من قبل جبهة النصرة لتوجيه صواريخ منها إلى الضاحية الجنوبية وقد طلب الحزب من تلك القوى التعاون لحباط هذا الامر.

● **آلية الأتراج عن السجينات:** ابلغ المسؤولين السوريون السلطات اللبنانية عبر القوات الامنية ان هناك 81 سجينية في السجون السورية من اصل لائحة تضمنت 371 سجينية سلمها المسؤول عن الخطوفين في اعزاز وتتركز الاتصالات الان على الآلية للأفراج عن السجينات واطلاق اللبنانيين.

● **هاجس الأعمال الرأبائية في الضاحية:** في ظل احتدام المارك في القصور، تتضاعف الهواجس لدى الأجهزة الأمنية في شأن بدء تنفيذ أعمال ارهابية في المناطق اللبنانية.

وتؤكد المصادر الأمنية المعنية ان «ساعة الصفر مرتبطة بثقل المعركة في القصور، كلما بدأ ان المسلحين المعارضين يخسرون ميدانياً، أزداد الخوف من الثأر في لبنان لكن ذلك لن يحدث الا بقرار قيادي من جبهة النصرة وعندما تدرک ان لا مفر من الهزيمة في القصور».

يضاف إلى ساعة الصفر المؤجلة وفق الضباط

النفطي والخلاف مع إسرائيل وهو كان زار لبنان قبل مدة والتقى مسؤولين لبنانيين وحثم يومها على الضفي في انجاز ملف المناطق البحرية غير المتنازع عليها، وعدم انتظار بت الخلاف مع إسرائيل وإضاعة الوقت واكد هوستين خلال زيارته ان التقارير الفنية والسوحات اظهرت وجود كمية كبيرة من النفط وشجع على البدء باستثمارها تدريجياً.

ومعلوم ان هوكستين كان يعمل سابقاً في الكونغرس وله صداقات داخل الحزب الديمقراطي الاميركي.

● **جنيلاط من تفسير أممي كبير:** وفق خلاصة قراءة جنيلاط للحدثات، فإن الخوف من تفجير أممي كبير موجود، ولن تنفع الضمانات الإقليمية التركية والسعودية في منع الصاعق اللبناني من الاشتعال، كما ان الصواريخ التي استهدفت الضاحية ولم تزه علاقته بحزب الله اعطت دفعا اضافيا لخيار التمديد.

تعويضات من موازنة الدولة لا هم ولا من يرافقهم من مستشارين او معاونين، ونتيجة ذلك صرف عدد من الوزراء بالنظر عن السفر إلى الخارج واعتذروا من أصحاب الدعوات الموجهة اليهم في حين عمد وزراء اخرون إلى تلبية الدعوات من حسابهم الخاص بما في ذلك ثمن تذكر السفر.

● **تسهيل المحكمة:** تم عدد من حكومة تصريف الأعمال قد تلجا في حال تأخر تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام إلى الطريقة التي اتبعها سابقاً لتمويل المحكمة الدولية ودفع لبنان حصته من موازنتها.

● **ملف النفط والحدود البحرية:** ابليت السفارة الاميركية في بيروت مورا كونيلى مسؤولين التقت بهم ان نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الطاقة اموس هوكستين تسلم ملف النفط في لبنان وترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل خلفاً للسفير فيريدريك هوف الذي كلف بمهمات أخرى لم تعط تفاصيل عنها.

والدبلوماسي هوكستين ليس غريباً عن الملف

أخبار وأسرار لبنانية

● **ميفاتي يحذر بعض الوزراء:** بعث رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميفاتي برسائل تحذير إلى عدد من الوزراء بعدما تبين له أنهم يخالفون منطوق التعميم الذي وزعته رئاسة الحكومة على الوزراء، وطلب ميفاتي من الوزراء عدم مخالفة الدستور وتجاوز منطوق تصريف الأعمال الضيق «المادة 64 من الدستور» وحذر من خطورة ما يقدم عليه البعض، مشيراً إلى ان هؤلاء الوزراء سيكونون عرضة للمساءلة والمحاسبة من قبل هيئات الرقابة والحكومة العتيدة.

وفي اطار ضبط اتفاق عدد من الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، اوقف الرئيس ميفاتي قرارات بتلبية دعوات وجهته إلى وزراء للقيام بزيارات لدول عربية واجنبية ولم يمنح الموافقة الاستثنائية للطلبات التي وردت إلى رئاسة مجلس الوزراء، واعلم الوزراء اصحاب الطلبات انهم اذا ارادوا السفر إلى الخارج والقيام بزيارات رسمية سيكون ذلك على حسابهم الشخصي ولن يحصلوا على